ملخص المحاضرة الثانية: المؤسسات البنكية

1- تعريف البنك:

هو مؤسسة ائتمانية تعمل في السوق النقدي تمنح الائتمان فصير الاجل، وتقبل ودائع الافراد والهيئات مقابل اعطاءها لوعد بالدفع عند الطلب او بعد اجل فصير تسعى لتحقيق اقصى ربح ممكن غير ان مقدار الربح مرتبط بالأموال التي يقدمها للأفراد والسيولة التي يجب ان تحتفظ بها

2 – مميزات البنوك

- الأمان من خلال قدرة راس مالها على تغطية الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن المخاطر المالية
- الربحية
- السيولة والتي تكون في حضرة في شكل نقدية في الصندوق، او ارصدة لدى البنك المركزي او البنوك الأخرى، كما قد تكون شبه نقدية وذلك في شكل اذونات او سندات الخزينة

3- أنواع البنوك

3-1 **البنك المركزي:** مؤسسة وظيفية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تعود ملكية راس ماله للدولة يقوم بإصدار النقد، كبنك للبنوك، وبنك للحكومة، يعمل على تحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية واستقرار سعر الصرف.

3-2 **البنوك التجارية:** وهي مؤسسات تعمل على جمع الودائع وتقدم القروض مقابل سعر فائدة وتوفر وسائل الدفع وتضعها تحت تصرف الزبائن وتسهر على تسييرها وهي أنواع: بنوك فردية، بنوك ذات فروع، بنوك السلاسل

3-2 **البنوك الإسلامية:** مؤسسة نقدية تعمل على جذب الموال من افراد المجتمع وتوظيفها بما يضمن نموها في اطار قواعد واحكام الشريعة الإسلامية حيث تهدف هذه البنوك الي تحقيق اهداف مالية، اهداف داخلية، واهداف ابتكارية، تتميز بكونها تستبعد الفوائد الربوية، الاستثمار في المشاريع الحلال، وتعمل على ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

3-3مفهوم البنوك الشاملة:

إنّ البنك الشّامل "Universal Banks" هو ذلك البنك الذي يُقدم خدمات ماليّة ومصرفيّة واستثمارية متكاملة على المستوى العالمي وهو شامل من حيث تقديم الخدمات ولا يتميّز بالخصوصيّة في معاملاته المالية والمصرفية على عكس البنوك التقليدية، من هذا المنطلق يُمكن تعريف البنوك الشّاملة بأنها: " تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائمًا وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وفتح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي."

من خلال ما سبق من تعاريف يُمكن أن نعرف البنوك الشاملة على أنها:

- البنك الذي يتسم بالشمول والاتساع والتنويع في خدماته المالية والمصرفية التي يقدمها؛
- البنك الذي يعمل على التقليل من المخاطر عن طريق التنويع في مصادر التمويل والاستثمارات، والجمع بين وظائف البنوك التجارية والمتخصصة والاستثمارية، من أجل زيادة الإيرادات والأرباح؛
- البنك الذي يعتمد في عملياته المالية والمصرفية على استخدام التكنولوجيا لتسهيل التعاملات المالية والمصرفية، والتركيز على ضمان الشمولية المالية لخدماته المتعددة والمتنوعة إلى الأفراد الذين لا تتوفر لهم أرصدة في حساباتهم المصرفية عن طريق عمليات تسويقية وترويجية للخدمات المتوفرة.

- خصائص البنوك الشاملة المعززة للشمول المالي:

يُمكن حصر الخصائص التي تميز البنوك الشاملة فيما يلي:

- مجموعة متكاملة من الخدمات:

- تحقيق عوائد متنامية:

- التنوع في مصادر التمويل والاستثمار:

الشكل رقم (1): سمات البنوك الشاملة مقابل البنوك التقليدية

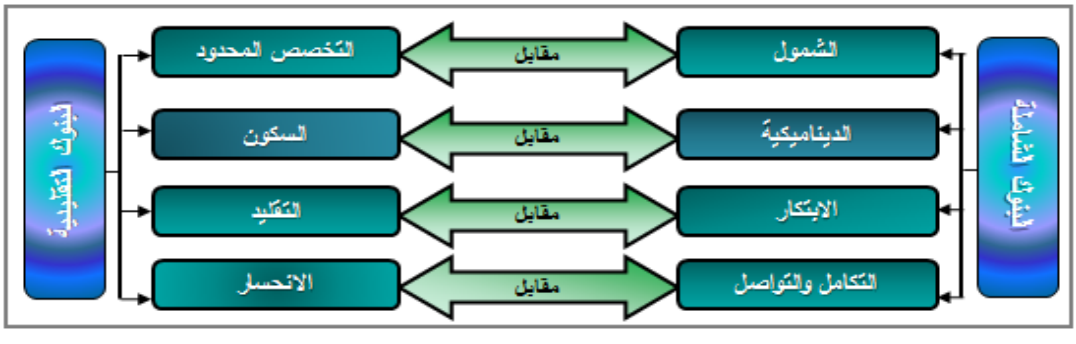

- **أشكال البنوك الشاملة:**

تختلف نماذج البنوك الشاملة من بلد إلى آخر وذلك وفق أربعة نماذج رئيسية محددة كما يلي:

الشكل رقم (2): أشكال البنوك الشاملة.

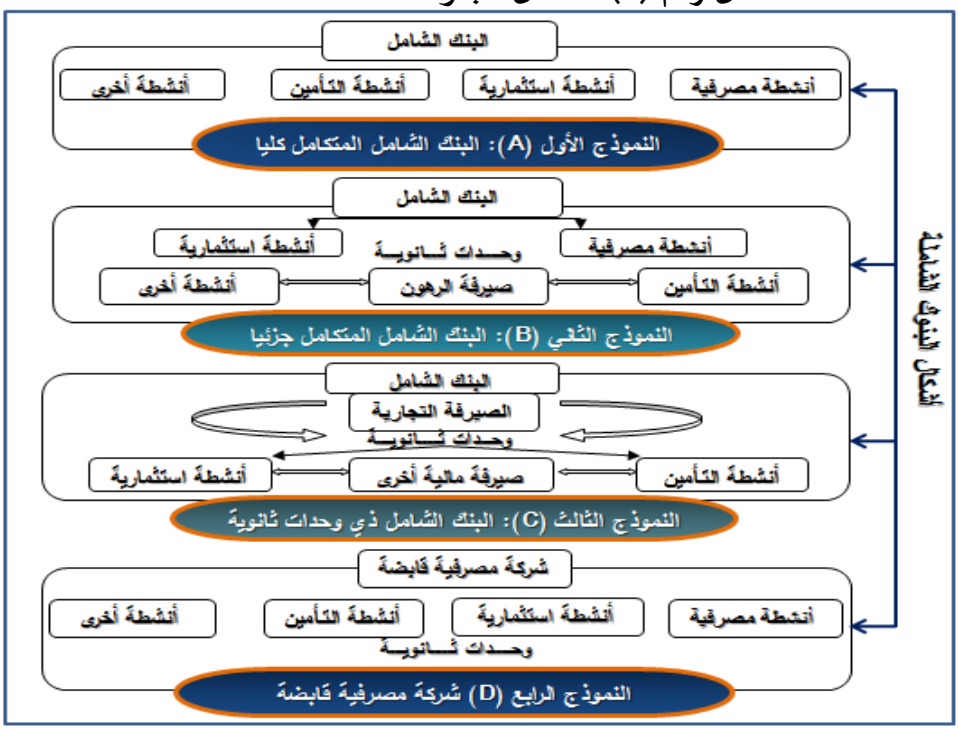

- **النموذج (A)** :أو البنك الحقيقي أو النموذج (الألماني- السويسري) ويقصد بهذا النموذج أن البنك الشامل هو الذي يقدم كافة الخدمات المالية والمصرفية (صيرفة التجزئة، واستثمارية، وعمليات التأمين)، في ظل سقف واحد (بنك واحد) وبالاعتماد على رأسمال واحد.

- **النموذج (B):** وفي هذا النموذج يقوم البنك الشامل بتقديم الخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية في ظل بنك واحد، أما باقي الخدمات فيتركها تحث تصرف وحدات ثانوية متخصصة تقوم بتقديم الخدمات المالية والمصرفية مثل خدمات التأمين والرهونات العقارية وإدارة الأصول والتأجير التمويلي والاستثمارات، ويعود السبب وراء ذلك إلى طبيعة التشريعات.

- **النموذج (C):** في هذا النموذج يتكون البنك الشامل من بنك رئيسي جوهر عمله تقديم الصيرفة التجارية مثل: قبول الودائع وتقديم القروض أمّا باقي العمليات فتؤديها وحدات ثانوية تابعة له ممتلكة من قبله كليًا أو جزئيًا، ويسمى هذا النموذج أيضًا بالنموذج البريطاني لكون معظم البنوك الشاملة في المملكة المتحدة تتخذ هذا التنظيم من بينها بنك Barclays plc bank.

- **النموذج (D):** يسمى هذا النموذج بالنموذج الأمريكي يتكون النموذج عند قيام مؤسسة ذات نشاط مالي أو مصرفي بلعب دور الشركة القابضة من خلال إدارة بنك تجاري وآخر استثماري مع شركة تأمين وغيرها من باقي المؤسسات المالية والمصرفية، ويعود السبب وراء ظهور هذا النموذج في الولايات المتحدة إلى طبيعة التشريعات القائمة على أساس فصل وظائف الاكتتاب بالأوراق المالية عن الصيرفة التجارية وبالتالي كانت فكرة الشركة المصرفية القابضة الخيار المثالي لممارسة الصيرفة الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية.